مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2025/04/07

الرقم : 20897

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إقصاء المتصرفين التربويين من حقهم في الترقية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

لا يخفى عليكم الدور الحيوي الذي تضطلع به فئة أطر الإدارة التربوية في تدبير المؤسسات التعليمية، والسهر اليومي على تأمين السير العادي للشأن التربوي والإداري والبيداغوجي، في ظل إكراهات متزايدة وشروط مهنية صعبة.

غير أنه، وبالرغم من جسامة المهام الموكولة لهذه الفئة، تفاجأ عدد كبير من أطر الإدارة التربوية بالإسناد بعدم إدراجهم ضمن المستفيدين من الترقية برسم سنوات 2021 و2022 و2023، رغم استيفائهم للشروط اللازمة، وعلى رأسها شرط الأقدمية العامة، مما خلق حالة من الاستياء والتذمر، وطرح تساؤلات مشروعة حول دواعي هذا الإقصاء، خاصة وأن عددًا من زملائهم استفادوا من الترقية في نفس السنوات، وهذا يخالف تماما مقتضيات النظام الأساسي الجديد، ومبدأ المساواة بين الموظفين.

وفي السياق نفسه، لا تزال فئة خريجي مسلك الإدارة التربوية من ضحايا المرسوم 2.18.294، والذين ولجوا هذا الأخير بالدرجة الثانية، تعاني من تداعيات ما يُعرف بـ"قرصنة السنة الاعتبارية" للترقي إلى خارج السلم، الأمر الذي سيحرم عددًا مهمًا منهم من الترقية برسم سنة 2024، رغم توفرهم على الأقدمية المطلوبة، وهو ما يُعد مسًا بمبدأ تكافؤ الفرص بين أطر تنتمي لنفس الفئة وتزاول نفس المهام، فضلًا عن كونه تراجعًا واضحًا عن فلسفة إحداث هذا المسلك، والذي كان من المفروض أن يكرّس العدالة الإدارية ويمنح وضعًا مهنيًا واضحًا ومستقرًا.

وقد أفرز هذا الوضع هشاشة مزدوجة لفئتين تتحملان مسؤولية تدبير المؤسسات التعليمية، دون تمتيعهما بأبسط حقوقهما، وفي مقدمتها الترقي المهني المنصف، ما ينعكس سلبًا على أدائهما المهني واستقرارهما الاجتماعي والنفسي.

وبناءً على ما سبق، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول:

أسباب حرمان فئة من أطر الإدارة التربوية بالإسناد من الترقية برسم ثلاث سنوات متتالية (2021، 2022، 2023)، مع العلم أن وزارتكم، سبق لها وأن قطعت وعدها مع فرقائها بطي هذا الملف قبل سنة 2025، بترقية، وبشكل استثنائي كل مترشحي السنوات السالفة الذكر، وبإغلاق ملف الإسناديين خلال ترقية 2024؟

موقف وزارتكم من مطلب خريجي المسلك المتضررين من المرسوم 2.18.294 الذين ولجوا هذا الأخير بالدرجة الثانية، الذين تم حرمانهم من الأقدمية الاعتبارية من أجل الترقي الى خارج السلم؟

الإجراءات والتدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإنصاف هذه الفئات، وتمكينها من حقها المشروع في الترقية، أسوة بباقي موظفي القطاع؟

وفي انتظار تفاعلكم مع هذا الموضوع، تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومربيط